



Contents lists available at:
<http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic>
Tikrit Journal For Political Science



قياس وتحليل تذبذبات اسعار النفط الخام على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2022)

Measuring and analyzing the fluctuations of crude oil prices on the Iraqi dinar exchange rate for the period (2004–2022)

Dr. [ZAINALABDEEN MOHAMMED](#)^a
Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences^a

ا.م.د. زين العابدين محمد عبد الحسين^{a *}
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:

- Received 30 Jun.2025
- Received in revised form 10 Jul.2025
- Accepted 18 Aug. 2025
- Final Proofreading 23 Aug. 2025
- Available online:30. Sep. 2025

Keywords:

- Oil Price
- Exchange Rate
- Inflation
- Iraqi Economy

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Abstract: The Iraqi economy is closely linked to crude oil prices, as Iraq relies on oil revenues to a high degree of 85%. Consequently, fluctuations in oil prices in the international market significantly affect the instability of the Iraqi economy, including the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar. Because the rise and fall of oil prices controls the rise and fall of the dollar supply inside Iraq against the Iraqi dinar through oil revenues denominated in dollars, the oil price variable is one of the main factors affecting the value of the Iraqi dinar. Therefore, this study aims to analyze the economic relationship between the price of crude oil and the exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar using an analytical and quantitative approach. There are other variables that also affect the exchange rate of the Iraqi dinar, including inflation. A rise in the general level of prices leads to a decline in the value of the Iraqi currency.

*Corresponding Author: Dr. ZAINALABDEEN MOHAMMED A
E-Mail: zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq, Tel: 009647705146641, Affiliation: Al-Mustansiriya University / College of Political Science.

معلومات البحث :

الخلاصة: يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباط وثيق بأسعار النفط الخام، وذلك لاعتماد العراقي ونسبة

تواريخ البحث:

- الاستلام: 30 حزيران 2025
- الاستلام بعد التنقيح 10 تموز 2025
- التدقيق اللغوي 18 آب 2025
- القبول: 23 آب 2025
- النشر المباشر: 30 أيلول 2025

عالية تصل الى 85% على الايرادات النفطية، وبالتالي فان تذبذبات اسعار النفط في السوق الدولية

يؤثر بشكل كبير على عدم استقرار الاقتصاد العراقي، ومن ضمنها سعر صرف الدينار العراقي

مقابل الدولار الامريكي، لان ارتفاع وانخفاض اسعار النفط يتحكم بارتفاع وانخفاض عرض الدولار

داخل العراق تجاه الدينار العراقي من خلال الايرادات النفطية المقيمة بالدولار، لذا فان متغير سعر

الكلمات المفتاحية :

- سعر النفط
- سعر الصرف
- التضخم
- الاقتصاد العراقي

النفط هو احدى العوامل الرئيسية المؤثرة في قيمة الدينار العراقي، لذا ترمي هذه الدراسة الى تحليل

العلاقات الاقتصادية بين سعر النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار وبأسلوب

تحليلي وقياسي، وهناك متغيرات اخرى كذلك مؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي ومنها التضخم،

فان ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى انخفاض قيمة العملة العراقية.

المقدمة:

يعد القطاع النفطي من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي، لما له من مساهمات تؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وله ارتباطات وثيقة بالاستثمارات (المحلية والاجنبية) المباشرة وغير المباشرة، وان هذا القطاع يعتمد على اسعار النفط الخام في السوق الدولية، وبالتالي فان مرتكزات الاقتصاد الكلي في العراق مرتبطة بأسعار النفط ومن ضمنها سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار، وهو احدى العوامل الرئيسية المرتبطة بها، فان تذبذبات اسعار النفط يؤدي الى عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار، وقد تم تحليل هذه العلاقة الاقتصادية من خلال التحليل القياسي والاحصائي لبيان من خلال نماذج احصائي للمدة (2004-2022) في العراق.

أهمية البحث: تتطرق أهمية البحث من بيان أهمية العلاقة الاقتصادية بين سعر النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار، وبيان استقراره قيمة الدينار العراقي وارتباطه بتقلبات اسعار النفط الدولية، فضلا عن بيان أهمية الجانب النظري لسعر صرف العملة والالية النظرية للعلاقة بين المتغيرين.

إشكالية البحث: تتطرق مشكلة البحث من طبيعة العلاقات الاقتصادية بين سعر النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، (2004-2022)، اذ ان هنالك تأثير لتقلبات اسعار النفط على سعر

الصرف في العراق، وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي، لذا ننطلق من سؤال مركزي وهو (ما هي التأثيرات التي تتركها تقلبات اسعار النفط الخام في السوق الدولية على سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار؟ وما هي آلية هذا التأثير؟).

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من (ان سعر النفط الخام يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، وعلاقة طردية موجبة مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، وان التضخم في العراق يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه الدولار، وعلاقة عكسية (سالبة) مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار).

مناهج البحث: اعتمد الباحث لغرض تحقيق هدف الدراسة على المنهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي المستند على القوانين الرياضية في الدراسة النظرية، في حين تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة بأسلوب التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين سعر النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي، لإثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

هيكلية البحث:

المبحث الاول: اسعار الصرف واسعار النفط: إطار مفاهيمي نظري

المطلب الاول: التحليل المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف

المطلب الثاني: التحليل المفاهيمي والنظري لأسعار النفط

المطلب الثالث: التحليل النظرية للعلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط

المبحث الثاني: تحليل واقع سعر الصرف والقطاع النفطي العراقي

المطلب الاول: تحليل واقع سعر صرف الدينار العراقي

المطلب الثاني: تحليل واقع قطاع النفط الخام في العراق

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط في العراق

المطلب الاول: اختبار السكون للسلاسل الزمنية

المطلب الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط في العراق

المبحث الاول: اسعار الصرف واسعار النفط: اطار مفاهيمي نظري

هنالك علاقة اقتصادية بين اسعار النفط الخام واسعار الصرف، اذ يرتبط سعر الصرف ارتباطاً مباشراً بأسعار النفط، وبالأخص الدول النفطية، وقد تأسست نظريات عديدة في تفسير سعر صرف العملة، ونظريات اقتصادية لأسعار النفط الدولية وتذبذباتها، لذا سنوضح في هذا المبحث الاطر النظرية لأسعار الصرف واسعار النفط والعلاقة بينهما، لتحقيق التحليل النظري للدراسة.

المطلب الاول: التحليل المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف

اولاً: مفهوم سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على انه، نسبة مبادلة هذه العملة بوحدة من عملة اخرى، أي سعر مبادلتها بوحدة من عملة اخرى او ما تساويه من وحدات عملة اخرى، وبالتالي هو علاقة نسبية بين عملتين، وفي اتجاهين الاول: مبادلة عدد وحدات من العملة المحلية مع وحدة واحدة من العملة الاجنبية، وهو ما يطلق عليه بسعر صرف العملة الاجنبية، والثاني: مبادلة وحدات من العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية، وهو ما يسمى بسعر صرف العملة الوطنية (1).

ثانياً: نظم اسعار الصرف

لقد اختلف النظم التي اتبعتها العالم في مجال اسعار الصرف تبعاً لتطور الانظمة النقدية الدولية، ان أي نظام نقدي دولي اتبعه العالم بدءاً من نظام قاعدة الذهب مروراً بنظام الصرف بالذهب، وانتهاء بالنظام الحالي كان له نظام معين في مجال اسعار الصرف، لذا يمكن التعرف على انواع نظم اسعار الصرف من خلال اتجاهين هما (2):

1- اسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب الدولية: اذ عرف العالم هذا النظام منذ اواسط القرن التاسع عشر، حيث اتخذ صفته الدولية بحلول عام (1850)، وقد عرفه العالم بأشكال عدة، اولها نظام قاعدة بصيغته (المسكوكات الذهبية)، ثم بصيغة (السبائك الذهبية)، ثم نظام قاعدة الصرف بالذهب، ويقوم هذا النظام على مجموعة من الاسس، مثل حرية تصدير واستيراد الذهب وسكه وصهره، وتكون كل عملة معرفة بوزن معين

(1) علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، (بغداد : دار الضياء للطباعة ، 2014)، ص175.

(2) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2008)، ص302-306.

من الذهب، مع امكانية تحويل الورقة النقدية من والى الذهب عند سعر التعادل، لذا فان علاقة العملات ببعضها في ظل هذا النظام يقوم على اساس ما تحتويه كل مكنها من الذهب.

2- اسعار الصرف في ظل قاعدة الاوراق الالزامية: يختلف هذا النوع من اسعار الصرف عن قاعدة الذهب في مسألة اساسية، وهي ان سعر صرف العملة لا يتحدد على اساس الربط بالذهب، اذ يمكن للدولة ان تتبع نظام الصرف الذي تراه مناسباً لها، أي يمكن ان تتبع نظام الصرف الثابت*، وذلك من خلال تثبيت سعر صرف عملتها مقابل العملات الاخرى مع فرض الرقابة عليه، او تتبع نظام سعر الصرف الحر، أي ان تترك الدولة لسعر الصرف حرية الحركة في الارتفاع والانخفاض وفق ما تمليه قوى العرض والطلب في سوق الصرف.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، اذ ان هذه المتغيرات تؤثر في آليات عرض وطلب العملة مقابل العملات الاخرى، لذا سنوضح تأثير البعض من هذه المتغيرات في سعر الصرف وهي (الناتج المحلي الاجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم).

1- الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المتغيرات المعبرة عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد، وذلك لكونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من خلال القطاعات الاقتصادية، اذ ان نمو الناتج يولد طلباً اضافياً على العملة الوطنية وتحسين الحساب الجاري، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية، والعكس صحيح، وعليه كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لبلد ما ارتفعت قيمة عملته

* تتبع الدولة انواعاً مختلفة لأسعار الصرف بحسب مقتضيات وضعها الاقتصادي وطبيعة علاقاتها الاقتصادية الدولية، وبصورة عامة يمكن التمييز بين انواع من اسعار الصرف التي عرفت دول العالم وهي (1- سعر الصرف الثابت تماماً، 2- سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش محددة على جانبي سعر التعادل، 3- سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش واسعة، 4- القيد الزاحف، 5- سعر الصرف الثابت القابل للتعديل، 6- المرونة المدارة، 7- سعر الصرف الحر العائم). ينظر: هجير عدنان زكي امين، مصدر سبق ذكره ، ص308-310.

المحلية مقابل العملات الأجنبية وازدادت قوته الشرائية، وهذا يدل على ان العلاقة طردية بين نمو الناتج وقيمة العملة المحلية وعكسية مع قيمة العملة الأجنبية⁽¹⁾.

2- ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات ذات تأثير كبير في قيمة العملة المحلية، اذ انه يعبر عن علاقة الدولة بالعالم الخارجي، ويعكس العمليات الاقتصادية والعلاقات بين العالم الخارجي ومدفوعاته الدولية، لذا فان هنالك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وسعر الصرف⁽²⁾، أي اذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض وبالأخص الميزان التجاري (الصادرات اعلى من الاستيرادات)، يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها امام العملات الأجنبية، اما في حالة عجز ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري (الاستيرادات اعلى من الصادرات) فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العملة الوطنية وانخفاض قيمتها اما العملات الاخرى⁽³⁾.

3- التضخم: يعد التضخم من العوامل الحقيقية المؤثرة في سعر صرف العملات، وان العلاقة بينهما مؤثرة باتجاهين، الاول: ان ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، يؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب المحلي على العملة الأجنبية وانخفاض العرض منه، مما يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مع انخفاض قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، اما الثاني: ان ارتفاع نسب التضخم يؤدي الى لجوء الافراد بزيادة طلبهم على العملة الأجنبية لفقدان ثقتهم بالعملية المحلية، وللمحافظة على القوة الشرائية لثرواتهم والهروب من ضريبة التضخم وضعف القوة الشرائية للعملة المحلية، وهذه الآلية تسمى (الدولة)، وان زيادة الطلب على العملة الأجنبية يؤدي الى ارتفاع قيمتها وانخفاض قيمة العملة المحلية والعكس صحيح⁽⁴⁾.

(1) سوسن كريم هودان الجبوري- قاسم سعد صكبان، "العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة (1990-2016) " ، مجلة اهل البيت، العدد 27 (جامعة اهل البيت)، ص248.

(2) أ.م.د. احمد عباس عبد الله- زينة كمال طه، دور تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4)، العدد (5)، (العراق : كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الفلوجة ، 2023)، ص73.

(3) علي حاتم القريشي، مصدر سبق ذكره ، ص181.

(4) سوسن كريم هودان الجبوري- قاسم سعد صكبان، مصدر سبق ذكره ، ص249.

المطلب الثاني: التحليل المفاهيمي والنظري لأسعار النفط

أولاً: مفهوم سعر النفط وتقلباته

يعرف سعر النفط بأنه، القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون أي (159) لتر معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع الى تقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكا وعدم الاستقرار التي تنعكس بالنتيجة على اسعار النفط الخام وجعلها ظاهرة سعرية غير مستقرة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي⁽¹⁾.

ان حالة عدم الاستقرار في اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية انعكس على الايرادات النفطية للدول المنتجة والمستهلكة وجعلها تخضع الى تقلبات مستمرة، ونظرا لكون النفط الخام سلعة استراتيجية فان حصول تغيرات وتقلبات في اسعاره يترك اثارا على الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، مع الاثار على الاقتصادات المحلية لهذه الدول، وبالأخص ان الايرادات النفطية ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المحلي ومن ضمنها الموازنة العامة والتجارة الدولية وسعر الصرف والتضخم والبطالة وغيرها⁽²⁾.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اسعار النفط

هنالك العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر في اسعار النفط الخام، مما تتسبب في تقلباته، ويمكن ايجاز هذه العوامل من خلال التالي⁽³⁾:

1- حجم الاحتياطي النفطي: ان اكتشاف احتياطات نفطية جديدة ومؤكدة والتي يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية منسجمة مع مستوى اسعار النفط الخام يعد مؤثر في مستوى الاسعار في اسواق النفط الدولية، والعلاقة عكسية مع السعر، اذ كلما ارتفعت الاكتشافات في حجم الاحتياطي النفطي كلما انخفضت اسعار النفط الخام والعكس بالعكس.

(1) علي اسماعيل عبد المجيد، "اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق" مجلة اهل البيت، العدد 25 (العراق: جامعة اهل البيت)، ص 326.

(2) همسة قصي عبد اللطيف-عمر عدنان خماس، "تقلبات اسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي"، (العراق: مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الرابع، العدد (2)، (كلية اقتصاديات الاعمال- جامعة النهرين، 2023)، ص 11.

(3) علي اسماعيل عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص 326-328.

2- معدل النمو الاقتصادي: هنالك علاقة طردية بين نسبة النمو الاقتصادي واسعار النفط، اذ كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي كلما زاد الطلب على النفط الخام وبالتالي ارتفاع اسعاره مع ثبات العرض النفطي في السوق الدولية والعكس بالعكس.

3- عامل التكنولوجيا: تؤدي التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة النفط الاستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر الى تحسين نمط واساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وتخفيض الكلف، مما ينعكس ذلك بشكل ايجابي على اسعار النفط في السوق الدولية.

4- المضاربات والتوقعات: تلعب المضاربات في بورصة النفط العالمية دوراً مؤثراً في تحديد اسعار النفط، لا سيما اذا كانت تلك المضاربات مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة او المستهلكة.

المطلب الثالث: التحليل النظرية للعلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط

يمكن ان ندرس العلاقة النظرية بين سعر الصرف وسعر النفط الخام باتجاهين، الاول: تحليل العلاقة بين المتغيرين في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، اذ ان ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية يؤدي الى زيادة الواردات النفطية الى هذه البلدان والمقيمة بعملة الدولار، وان زيادة هذه الايرادات يؤدي الى ارتفاع عرض العملة الاجنبية امام العملة المحلية في الدولة المنتجة، وبالتالي انخفاض قيمتها وارتفاع قيمة العملة المحلية والعكس بالعكس، ومن جانب اخر فان زيادة الايرادات النفطية يؤدي الى ارتفاع المدفوعات الدولية الداخلة الى البلد المنتج وهو ما يؤدي الى تقليص العجز او تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس بشكل ايجابي على قيمة العملة المحلية، اما الاتجاه الثاني: يحلل العلاقة بين المتغيرين في الدول المستهلكة والمستوردة للنفط، اذ ان ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية يؤدي الى انخفاض المدخرات (تسرب) او النقد الاجنبي (دولار) في هذه البلدان، وان انخفاض هذه مدخرات النقد الاجنبي المتسربة الى خارج البلد يؤدي الى انخفاض عرض العملة الاجنبية امام العملة المحلية في الدولة المستهلكة، وبالتالي ارتفاع قيمتها وانخفاض قيمة العملة المحلية والعكس بالعكس، ومن جانب اخر فان انخفاض عرض العملة الاجنبية يؤدي الى انخفاض المدفوعات الدولية الخارجة من البلد المستهلك وهو ما يؤدي الى انخفاض الفائض او تحقيق عجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس بشكل سلبي على قيمة العملة المحلية.

المبحث الثاني: تحليل واقع سعر الصرف والقطاع النفطي العراقي

سنوضح في هذا المبحث واقع سعر صرف الدينار العراقي والقطاع النفطي في العراق لفترة الدراسة (2004-2022)، وذلك من خلال تحليل ووصف بيانات سعر الصرف والقطاع النفطي العراقي.

المطلب الاول: تحليل واقع سعر صرف الدينار العراقي

بعد التغيير الذي شهده العراق بعد عام 2003 وعلى مختلف الاصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها)، اضحى سعر الصرف سياسة شبه واضحة المعالم يحكمها القانون، واصبحت اداة مهمة من ادوات السياسة النقدية الجديدة في العراق، فالأوضاع الاقتصادية السيئة قبل عام 2003 وفترة الحصار الاقتصادي ادت الى فقدان الثقة بالدينار العراقي وسقوط قيمة العملة عالمياً، في حين جاءت المرحلة بعد عام 2003 بإعادة قيمة وثقة العملة العراقية تدريجياً⁽¹⁾.

اعتمد البنك المركزي العراقي على سياسة اسعار الصرف المتعددة قبل عام 2003، وذلك لتوافقها مع السياسة الاقتصادية في تلك الحقبة الزمنية التي استمرت حتى صدور قانون 56 لسنة 2004، الذي رسم من خلاله السياسة النقدية للعراق في ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق وضمانه الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وبالأخص الدولار، ولذا اسس البنك المركزي مزاد العملة الاجنبية ليتعين بذلك الانتهاء من تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت واعتماد سعر الصرف (المعوم المدار)، وقد اصبح مزاد العملة الاجنبية يمثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف واحد انواع عمليات السوق المفتوحة، وواحداً من اساليب السياسة النقدية المؤثرة استقرار العملة العراقية ما بين آليات العرض والطلب⁽²⁾.

مما سبق سنوضح تطورات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (2004-2022) من خلال الجدول التالي:

جدول (1)

(1) سوسن كريم هودان الجبوري، قاسم سعد صكبان، مصدر سبق ذكره ، ص251.

(2) سامي جميل يونس-أوس فخر الدين ايوب الجويجاتي، "آثار عدم تماثل متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف الحقيقي في العراق 1990-2021 " مجلة تنمية الرافدين، المجلد(43)، العدد(144) (العراق :كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الموصل، 2024)، ص89.

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004-2022)

المدة الزمنية	السعر الرسمي (دينار)	معدل نمو السعر الرسمي %	السعر الموازي (دينار)	معدل نمو السعر الموازي %	فجوة الصرف بين الرسمي والموازي (دينار)
2004	1453	---	1453	---	0
2005	1469	1.10	1472	1.31	3
2006	1467	-0.14	1475	0.20	8
2007	1255	-14.45	1267	-14.10	12
2008	1193	-4.94	1203	-5.05	10
2009	1170	-1.93	1182	-1.75	12
2010	1170	0.00	1185	0.25	15
2011	1170	0.00	1196	0.93	26
2012	1166	-0.34	1233	3.09	67
2013	1166	0.00	1232	-0.08	66
2014	1188	1.89	1214	-1.46	26
2015	1190	0.17	1247	2.72	57
2016	1190	0.00	1275	2.25	85
2017	1190	0.00	1258	-1.33	68
2018	1190	0.00	1209	-3.90	19
2019	1190	0.00	1196	-1.08	6
2020	1190	0.00	1234	3.18	44

14	19.45	1474	22.69	1460	2021
22	0.54	1482	0.00	1460	2022

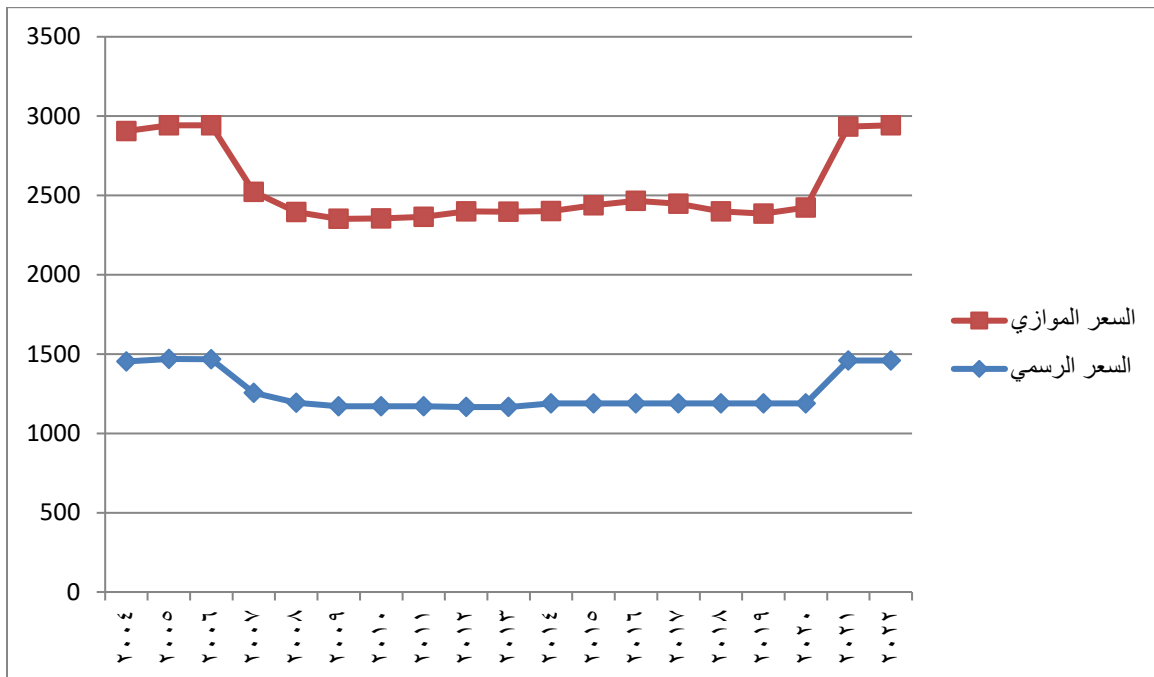
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006-2022)

يتضح من الجدول (1)، ان هنالك عدم استقرار في السلسلة الزمنية لتطورات سعر الصرف العراقي تجاه الدولار الامريكي ما بين ارتفاع وانخفاض، اذ سجل السعر الرسمي انخفاضاً للسنوات (2006، 2007، 2008، 2009، 2012)، ويتضح ذلك من معدل النمو السالب لهذه السنوات، في حين سجل ارتفاعاً للسنوات (2005، 2014، 2015، 2021)، ويتضح ذلك من معدل النمو الموجب لهذه السنوات، اما بقية السلسلة الزمنية (2010، 2011، 2013، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2022) فقد سجل سعر الصرف فيها ثباتاً، وهو واضحاً من مؤشر النمو الذي سجل (0.00)، اما بالنسبة الى السعر الموازي فقد سجل انخفاضاً للسنوات (2007، 2008، 2009، 2013، 2014، 2017، 2018، 2019)، ويتضح ذلك من معدل النمو السالب لهذه السنوات، في حين سجل ارتفاعاً للسنوات (2005، 2006، 2010، 2011، 2012، 2015، 2016، 2020، 2021، 2022)، ويتضح ذلك من معدل النمو الموجب لهذه السنوات، ويتضح كذلك ان فجوة الصرف بين السعريين قد اخذت بالارتفاع من عام (2005) التي بلغت (3) دينار الى عام (2013) التي بلغت (66) دينار، في حين انخفضت الفجوة بشكل كبير في عام (2014) التي بلغت (26) دينار، وبعدها اخذت في الارتفاع ثم الانخفاض وهكذا بعدم الاستقرار الى نهاية السلسلة الزمنية، ينظر شكل (1).

هنالك اسباب كثيرة لعدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي لهذه الفترة، منها اقتصادية مثل اجراءات السياسة النقدية الذي تنعكس اما ايجاباً وبالتالي تحسين قيمة العملة العراقية وتقليص الفجوة بين السعريين (الرسمي والموازي)، او سلباً الذي يؤدي الى تدهور العملة وارتفاع الفجوة التضخمية في الاقتصاد، وهنالك اسباب سياسية ترتبط بالصراعات بين الاحزاب على السلطة والذي ينعكس سلباً على عدم استقرار العملة وحالات الفساد الاداري والمالي وبالأخص تهريب الدولار نتيجة لضعف الرقابة الحكومية وغيرها، وهنالك جوانب مؤثرة كذلك مثل عدم الاستقرار الامني وقضايا الارهاب مثل فترة داعش في العراق الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي بالمجمل.

شكل (1)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004-2022)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

المطلب الاول: تحليل واقع قطاع النفط الخام في العراق

يعد القطاع النفطي القطاع القائد في الاقتصاد العراقي، اذ يشكل المورد الرئيسي للموازنة العامة تصل الى 85% من الايرادات العامة، والمساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي، وبالرغم من هذه الاهمية الاقتصادية للنفط الخام في العراق الا ان هذا القطاع قد عانى من الاهمال وسوء التخطيط وبالأخص بعد عام 2003⁽¹⁾، اذ تعرضت الصناعة النفطية الى عمليات نهب ودمار منظمة وعشوائية في (نيسان) 2003 سببت اضراراً ربما فاقت في حجمها ومدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الثانية مجتمعة، فقد تم تدمير الكثير من البنى التحتية للقطاع النفطي من مقرات لشركات نفطية وخطوط نقل ومخازن نفطية وغيرها، وقد قدر بعض خبراء النفط تكلفت تأهيل الصناعة النفطية العراقية نتيجة هذا الدمار حوالي 500 مليار دولار، وبالمقابل لم تستطيع الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 الى النهوض بالقطاع النفطي حتى يأخذ

(1) علي اسماعيل عبد المجيد، مصدر سبق ذكره ، ص333.

دورة بالاقتصاد والاستفادة من إيراداته لتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد العراقي، لأسباب عديدة أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن العوامل الفنية المتعلقة بالإنتاج والتصدير، فنشأت الصراعات السياسية بين المكونات العراقية على إيرادات النفط الخام وكيف يتم تعظيمها، ومن هذا المنطلق لجأت الحكومة العراقية إلى الدخول في جولات التراخيص لعدم قدرتها على إدخال التكنولوجيا الحديثة في إنتاج النفط والرغبة في تعظيم الإيرادات⁽¹⁾.

لقد تباينت الرؤى حول السياسة الجديدة التي اعتمدتها وزارة النفط في استثمار الحقول النفطية، وإن غاب عن هذه الرؤى الاستناد إلى تقدير المنافع والتكاليف المالية والاقتصادية بقدر ما كانت تركز على الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية حول القناعة بقبول عودة الشركات الأجنبية للاستثمار النفطي في العراق، وكان من أبرز بنود العقود هو السقف الزمني المطلوب لزيادة الطاقة الانتاجية لكل حقل، مع تحديد أجور خدمة كل برميل ينتج من النفط الخام، لذا وقع العراق أربعة جولات تراخيص منذ عام 2008 لغاية الربع الأول من عام 2012، الجولة الأولى التي عقدت في 30 حزيران عام 2009 والجولة الثانية التي عقدت نهاية عام 2009 تستهدفان زيادة الانتاج في الحقول النفطية الكبرى في العراق، وتستهدف الجولة الثالثة التي عقدت أواخر أيار من العام 2010 تطوير الحقول الغازية في العراق، في حين تم تخصيص الجولة الرابعة التي نظمت (30-31 أيار عام 2012 لتوسيع رقعة الاستكشافات النفطية وزيادة الاحتياطي النفطي لتعويض الفاقد في الخزين النفطي بسبب الإفراط في الانتاج، تمهيداً لطرحها للاستثمار النفطي مستقبلاً⁽²⁾.

مما سبق سنوضح تطورات القطاع النفطي العراقي من خلال تحليل ووصف بيانات (أسعار النفط، الاحتياطي النفطي، الانتاج النفطي، الصادرات النفطية) للمدة (2004-2022) من خلال الجدول التالي:

(1) كامل علاوي كاظم الفتلاوي حسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق (التحديات والآفاق)، (العراق : سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ، 2015) ، (79)، الساقى للطباعة والتوزيع، 1ص75-77.

(2) ريم فيصل جرجيس، مائة هام من السياسات النفطية في العراق، (العراق : دار ومكتبة الرواق للطباعة والنشر والتوزيع ، 2024)، ص112.

جدول (2)

مؤشرات القطاع النفطي العراقي للمدة (2004-2022)

المدة الزمنية	اسعار النفط الخام (دولار / برميل)	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	الانتاج النفطي (الف برميل / يوم)	الصادرات النفطية (الف برميل / يوم)
2004	36	115	2107	1450
2005	50.6	115	1913	1472
2006	61	115	1952	1467.8
2007	69.1	115	2035.2	1643
2008	94.4	115	2281	1855.2
2009	61	143.1	2346	1960
2010	77.4	142.3	2359	1890
2011	107.5	141.4	2653	2164
2012	109.5	145.3	2942	2430
2013	105.9	145.3	2980	2389
2014	96.3	145.3	3073	2514
2015	49.5	143.1	3482	3004.9
2016	40.8	148.4	4164	3370.2
2017	52.4	147.2	4469	3384.1
2018	69.8	148.4	4410	3444.2
2019	64	148.4	4576	3524.6
2020	41.5	148.4	3998	3039.7
2021	69.9	144	3971.1	3018
2022	100.1	144	4453	3310.8

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- تم اعتماد بيانات اسعار النفط الخام من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2017، 2022، 2023)، صفحات متفرقة.

- تم اعتماد بيانات (الاحتياط والانتاج والصادرات النفطية العراقية) من: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) للسنوات (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2021، 2022، 2023)، صفحات متفرقة.

يتضح من الجدول (2)، ان هنالك عدم استقرار في السلسلة الزمنية لتطورات سعر النفط الخام ما بين ارتفاع وانخفاض، ويرجع السبب الى الازمات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدول، اما الاحتياطي النفطي العراقي فقد امتاز بالثبات النسبي وفي حالة تزايد باستثناء السنوات (2011، 2015، 2017، 2021، 2022) التي حققت فيها انخفاضات بسيطة، وقد حقق الانتاج النفطي العراقي ارتفاعات كبيرة، وهذا واضح من الفرق بين سنة 2004 الذي بلغ (2107) الف برميل يومياً، وسنة 2022 الذي بلغ (4453) الف برميل يومياً، اذ حقق فائض بالانتاج (2364) الف برميل يومياً خلال هذه الفترة، ويتضح كذلك ان هنالك انخفاضات بسيطة في الانتاج للسنوات (2005، 2018، 2020، 2021)، اما في ما يخص الصادرات النفطية العراقية، فقد حققت ارتفاعات كبيرة، وهذا واضح من الفرق بين سنة 2004 الذي بلغ (1450) الف برميل يومياً، وسنة 2022 الذي بلغ (3310.8) الف برميل يومياً، اذ حقق فائض بالصادرات (1860.8) الف برميل يومياً خلال هذه الفترة، ويتضح كذلك ان هنالك انخفاضات بسيطة في الصادرات للسنوات (2006، 2010، 2013، 2020، 2021)، ونلاحظ من الجدول ان هنالك انخفاض في جميع مؤشرات القطاع النفطي العراقي في سنتي (2020، 2021) وذلك بسبب فترة جائحة كورونا التي سببت ركود بالاقتصاد العالمي واضرار كبيرة في النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط في العراق

تطرقنا في المبحث الاول الى الجانب النظري للعلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط الخام، وقد خرجنا بنتيجة من هذا التحليل بأن هنالك علاقة طردية (موجبة) بين قيمة سعر الصرف وسعر النفط، اي كلما يرتفع سعر النفط دولياً يؤدي الى ارتفاع قيمة سعر الصرف عبر دفع مبلغ اقل من العملة المحلية لشراء العملة الاجنبية، وعلاقة عكسية (سالبة) بين سعر النفط وعرض العملة المحلية، اي كلما ينخفض سعر النفط دولياً يؤدي الى انخفاض قيمة سعر الصرف من خلال دفع مبلغ اكثر من العملة المحلية لشراء العملة الاجنبية، اما

في هذا المبحث، سنختبر هذه العلاقات الاقتصادية ضمن الفرضية النظرية في العراق من خلال دراسة قياسية واحصائية، وسيتم كذلك تحليل متغير (التضخم) في العراق ضمن النموذج القياسي كمتغير مستقل مرتبط بسعر صرف الدينار العراقي.

المطلب الاول: اختبار السكون للسلاسل الزمنية

سيتم في هذا المطلب، تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات (سعر الصرف للدينار العراقي، سعر النفط، التضخم) للكشف عن اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بطريقة فيليبس بيرون (pp) قبل تقدير النموذج الاحصائي، لذا يجب على متغيرات السلاسل الزمنية للنموذج الاحصائي ان تكون مستقرة، وان لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات بأخذ الفرق الاول لها عن بيانات المتغيرات الاصلية حتى تصبح مستقرة (1).

أولاً: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية

يمكن اختبار السكون للسلاسل الزمنية لـ(فيلبس بيرون) من خلال الجدول التالي:

جدول (3) نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة

اختبار فيليبس بيرون (PP)		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-0.393799	-1.455124	سعر الصرف
-3.690814	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%
-2.175559	-2.250477	سعر النفط
-3.690814	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%
-3.504176	-2.854429	التضخم
-3.690814	-3.040391	القيمة الجدولية: 5%

(1) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، (العراق : دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، 2015)، ص74.

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يوضح الجدول رقم (3)، ان القيم المحتسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة، لذا نقبل فرضية العدم ($H_0=0$)، وبالتالي سنقوم بأجراء اختبار (pp) عند الفرق الاول للسلاسل الزمنية الثلاث من خلال جدول (4).

جدول (4) نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة

اختبار فيليبس بيرون (PP)		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-4.038224	-3.064220	سعر الصرف
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%
-2.990976	-3.242374	سعر النفط
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%
-20.23335	-8.872590	التضخم
-3.710482	-3.052169	القيمة الجدولية: 5%

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (4)، ان القيم المحتسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (مستقرة) في الفرق الاول من خلال عدم وجود جذر الوحدة، باستثناء متغير (سعر النفط)، يكون غير مستقر عند الحد الثابت واتجاه عام فقط، لذا نقبل الفرضية البديلة ($H_0=1$)، وبعد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفرق الاول سنقوم بتقدير النموذج الاحصائي للدراسة.

المطلب الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط في العراق

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تحليل نتائج قياس العلاقة بين (اسعار النفط الخام، والتضخم) كمتغيرات مستقلة مع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار كمتغير تابع للمدة (2004-2022)، وذلك لإثبات الفرضية النظرية للعلاقات الاقتصادية للمتغيرات.

أولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الاتي:

1- المتغير التابع: سعر صرف الدينار العراقي (R_e)، هو المتغير التابع في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (سعر السوق) كقيمة مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004-2022).

2- المتغيرات المستقلة:

- سعر النفط الخام (P_o): وهو المتغير المستقل الاول في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات اسعار النفط الخام في السوق الدولية كقيمة بالدولار الامريكي للمدة (2004-2022)، ويفترض الباحث، ان سعر النفط يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه عرض الدولار الامريكي، وعلاقة طردية موجبة مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي.

- التضخم (I_n): وهو المتغير المستقل الثاني في النموذج، ويمثل نسبة التضخم في العراق للمدة (2004-2022) ويفترض الباحث، ان التضخم يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه عرض الدولار الامريكي، ويرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي.

- المتغير العشوائي (U_i): يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والاذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

لقد تم اعتماد صيغة الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات المعتمدة وتقدير النموذج القياسي، لذا تكون العلاقة بين المتغيرات وفق معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$R_e = B_o + B_1 P_o + B_2 I_n + U_i$$

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في النموذج، وإن التقديرات عند مستوى (5%)، وقد تم استخدام اختبار (t) للتحقق من معنوية المعلمات، فمن خلال المقارنة بين (t) المحتسبة مع الجدولية عند درجة حرية (N - K-1) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير اسعار النفط والتضخم على سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، اذ هنالك فرضيتان بالنسبة لاختبار (t)، الاولى: الفرضية الصفرية (H_0) او فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، اي ان، ($H_0 : B=0$)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية اكبر من (t) المحتسبة، والثانية: الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهي لا تساوي صفر اي ان، ($H_1 : B \neq 0$)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون (t) الجدولية اصغر من (t) المحتسبة، وقد تمت الاستعانة بمعامل التحديد (R^2)، كذلك استخدام معامل التحديد المصحح (R^2) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية، حيث ان (R^2) لا يأخذ بنظر الاعتبار النقص في درجات الحرية الناجم عن اضافة متغيرات مستقلة جديدة الى الدالة والذي يسبب ارتفاع قيمة (R^2) النظرية، ولمعالجة هذه الحالة يتم اللجوء الى معامل التحديد المصحح (R^2)⁽¹⁾، واختبار معامل تضخم التباين (VIF)، لاختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، فضلاً عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار دارين - واتسون (Durbin - Watson Test)، لتوضيح ما اذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي (U_t) في السنة (t) وقيمه من المدة السابقة (U_{t-1})، واختبار (F) لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، اي اختبار معنوية النموذج القياسي، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، اي اختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار، فضلاً عن استخدام مصفوفة بيرسون لقياس الارتباطات البسيطة بين متغيرات النموذج، كذلك تمت الاستعانة باختبار (Arch) واختبار (Harvey) لمعرفة ما اذا كان هنالك مشكلة عدم تجانس التباين (Hetero) في النماذج القياسية، حيث انه ان من شروط الانحدار الخطي المتعدد، هو ان يكون تباين الخطأ العشوائي (U_i) حول متوسطة ثابتاً في كل فترة عند جمع قيم المتغيرات المستقلة، بمعنى ان قيم (U_i) تتغير في

(1) حسين علي بخيت- سحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، (بغداد: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2002)، ص 145.

مدى ثابت او حدود ثابتة حول الصفر، ويعني ذلك ان الفرق او المدى بين الحد الاقصى والحد الادنى لقيم المتغير العشوائي عند كل قيم المتغيرات المستقلة ثابتة، وهذا الشرط يطبق في الانحدار البسيط والمتعدد⁽¹⁾. وعليه فقد تمت الاستعانة باختبار وايت (Arch Test) واختبار آرك (Harvey Test) لغرض اختبار ثبات تجانس التباين من عدمه في نماذج الدراسة، حيث تستند هذه الاختبارات على مضاعف لاكرانج (LM) وفق الصيغة التالية⁽²⁾:

$$LM = n * R^2$$

n: تمثل عدد المشاهدات

وبعدها نقارن بين قيمة (LM) مع قيمة (Chi-Square) الجدولية فاذا كانت قيمة (LM) اكبر نستنتج ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس والعكس بالعكس.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

سوف نتطرق في هذا المطلب، الى نتائج دوال النموذج القياسي المعتمد لاسعار النفط الخام والتضخم كمتغيرات مستقلة، وسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي كمتغير تابع، فضلاً عن ذلك تفسير هذه النتائج احصائياً واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1- اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة في سعر الصرف

تكون نتائج التقدير كالاتي:

$$R_e = 5.182074 + -0.072839 P_o + 2.709471 I_n$$

t =	0.300	-0.090	2.633
VIF	1.04	1.05	1.02
$\overline{R^2} = 0.23$	$R^2 = 0.32$	$F = 3.45$	$D.W = 1.521$
LM (Arch)= 0.415	LM (Harvey)= 0.171		

(1) حسام علي داود و خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2013)، ص81.

(2) عمار حمد خلف، مصدر سبق ذكره ، ص40-41.

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير سعر الصرف R_e كمتغير تابع والـ (P_o, I_n) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان قيمة الـ (B_o) موجبة، مما يدل ذلك الى ان قيمة سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار تبلغ (5.182074) عندما تكون (P_o, I_n) متساويان للصفر، ويتضح من النموذج اعلاه، ان الـ (P_o) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (-0.072839)، وهذا يدل على ان سعر النفط الخام يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه عرض الدولار الامريكي، وعلاقة طردية موجبة مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة (-0.090) وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.120) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ان سعر النفط الخام له تأثير سلبي وغير معنوي على عرض الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، وايجابي وغير معنوي على قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي.

اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (I_n) فقد بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار ان التضخم في العراق يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (2.709471)، وهذا يدل على ان التضخم يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه عرض الدولار الامريكي، ويرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (2.633) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.120) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ان التضخم في العراق له تأثير ايجابي ومعنوي على عرض الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، وسلبي ومعنوي على قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي.

ويتضح من النموذج اعلاه، ان قيمة معامل التحديد (R^2) (0.32)، وهي تشير الى ان نسبة (32%) من التقلبات التي تنتاب سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي تعزى الى تقلبات (P_o, I_n) ، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (68%) التي تنتاب سعر صرف الدينار العراقي تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (R^2) (0.23) اي بنسبة (23%)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (3.45) وهي اصغر بقليل جدا من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.63) عند مستوى معنوية

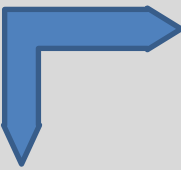
(5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة (F) المحتسبة غير معنوية، الا انها قريبة جدا من المعنوية، وعموماً يدل ذلك على عدم معنوية النموذج بصورة كلية والذي يعني وجود تأثير غير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، اما (D.W)، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.521) وهي اكبر من dL والبالغة (1.074) واصغر من du والبالغة (1.536)، مما يدل على وقوعه في المنطقة غير المحسومة، اي عدم التأكد بوجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمه بين قيم المتغير العشوائي، اما بالنسبة الى مشكلة تجانس التباين من خلال اختبار (Arch)، اذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لان قيمة $Chi-Square(2)$ الجدولية للفجوة الزمنية الثانية تبلغ (0.812)، وهي اكبر من قيمة $LM(Arch) = 0.415$ ، كذلك نستدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج من خلال اختبار (Harvey)، اذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لان قيمة $Chi-Square(2)$ الجدولية للفجوة الزمنية الثانية تبلغ (0.917)، وهي اكبر من قيمة LM $(Harvey) = 0.171$ ، اما بالنسبة الى معامل تضخم التباين (VIF)، فيشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (P_O, I_n)، لان معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة اقل من (10)، اذ يشير البروفيسور (Myers)، اذا كانت ($VIF > 10$) فهناك اشارة الى وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

2- اختبار الفرضيات الخاصة بمصفوفة الارتباطات لبيرسون

تم الاعتماد على مصفوفة بيرسون لمعرفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات المستقلة (P_O, I_n) وسعر صرف الدينار العراقي، وذلك من خلال استخراج او قياس معاملات الارتباطات البسيطة لمصفوفة بيرسون، ويمكن توضيح نتائج هذه الارتباطات من خلال الجدول التالي:

جدول (5)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون لنموذج اسعار النفط وسعر الصرف في العراق

	R_e	P_o	I_n
R_e	1.000	-0.25	0.64
P_o		1.000	0.21
I_n			1.000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (5)، أن قيمة معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) بين سعر صرف الدينار العراقي وسعر النفط الخام بلغت (-0.25)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) بين المتغيرين، وهو متطابق مع نتيجة النموذج الاحصائي، في حين بلغت قيمة الارتباط بين سعر صرف الدينار العراقي والتضخم (0.64)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) بين المتغيرين، كما سجلت قيمة معامل الارتباط بين سعر النفط الخام والتضخم في العراق (-0.21)، مما يدل وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) بين المتغيرين.

الاستنتاجات والتوصيات:**- الاستنتاجات:**

- 1- هنالك علاقة اقتصادية نظرية بين سعر النفط وسعر الصرف، ولسعر النفط آثار كبيرة على تقلبات العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، وبالأخص الدول النفطية، وقد تمت الدراسة النظرية باتجاهين، الاول: تحليل العلاقة النظرية بين المتغيرين في الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، والثاني: تحليل العلاقة النظرية بين سعر النفط وسعر الصرف في الدول المستهلكة والمستوردة للنفط الخام.
- 2- هنالك الكثير من المتغيرات التي تؤثر على سعر الصرف غير اسعار النفط الخام، منها (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات والاستيرادات).
- 3- اظهرت البيانات بتذبذب السلسلة الزمنية لفترة الدراسة للمتغيرات (سعر النفط الخام، سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار، الاحتياطي والانتاج والصادرات النفطية العراقية)، وهذا يرجع بشكل رئيسي الى ضعف خطط السياسة النقدية والمالية وحالات الفساد المستشري في العراق.
- 4- تم اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في العراق للمدة (سعر النفط، سعر الصرف، التضخم) ، وقد تبين استقرارها في الفرق الاول، لغرض تقدير النموذج الاحصائي.
- 5- بينت نتائج الدراسة للنموذج القياسي، بان سعر النفط الخام يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، وعلاقة طردية موجبة مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي.
- 6- بينت نتائج الدراسة للنموذج القياسي، ان التضخم في العراق يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع عرض الدينار العراقي تجاه الدولار، وعلاقة عكسية (سالبة) مع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار.

- التوصيات:

- 1- محاربة الفساد الاداري والمالي في الطبقة السياسية المتنفذة في السلطة، اذ ان مشكلة العراق سياسية قبل ان تكون اقتصادية، وان من العوامل الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد العراقي هو فساد السلطة، فهناك خلل في تطبيق النظام السياسي وفي قيادة الجانب الاقتصادي، اذ تعمل الاحزاب والكتل السياسية المتنفذة في السلطة سواء كانت اسلامية شكلاً او الاحزاب المدنية وغيرها من الايدولوجيات على تبديد الموارد الاقتصادية، واعاقا كل تطور يحدث في العراق، وارتباطا هذه الاحزاب بالدول الاقليمية والدولية، لذا اهم مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي هو فساد الطبقة السياسية الذي يؤدي الى فساد اداري ومالي واعاقا الاستثمارات والانتاج الوطني وبالتالي عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار وانخفاض قيمته وهو ما يؤدي الى اعاقا النشاط الاقتصادي، وعليه فان اي خطوة علاجية لتطور الاقتصاد العراقي هو محاربة الفساد الاداري والمالي في العراق.

Conclusions:

1. There is a theoretical economic relationship between oil prices and the exchange rate. Oil prices have a significant impact on the fluctuations of domestic currencies against foreign currencies, particularly in oil-exporting countries. The theoretical analysis was conducted in two directions: first, examining the theoretical relationship between the two variables in oil-producing and exporting countries; and second, analyzing the theoretical relationship between oil prices and the exchange rate in oil-consuming and importing countries.
 2. Numerous variables influence the exchange rate besides crude oil prices, including inflation, gross domestic product (GDP), exports, and imports.
 3. The data revealed volatility in the time series for the study period across the variables (crude oil price, the Iraqi dinar–U.S. dollar exchange rate, oil reserves, production, and exports). This volatility is primarily attributed to weak monetary and fiscal policy planning, as well as pervasive corruption in Iraq.
 4. The time series for the study variables in Iraq—oil price, exchange rate, and inflation—were tested and found to be stationary at the first difference, which allowed for the estimation of the econometric model.
 5. The results of the econometric model indicate that crude oil prices have an inverse (negative) relationship with the supply of the Iraqi dinar against the U.S. dollar, and a direct (positive) relationship with the value of the Iraqi dinar against the U.S. dollar.
 6. The results further show that inflation in Iraq has a direct (positive) relationship with the supply of the Iraqi dinar against the U.S. dollar, and an inverse (negative) relationship with the value of the Iraqi dinar against the U.S. dollar.
-

المصادر:

1. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، (بغداد: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2002).
2. حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج **Eviews 7**، (الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013).
3. ريم فيصل جرجيس، مائة عام من السياسات النفطية في العراق، (بغداد: دار ومكتبة الرواق للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).
4. الدكتور علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، (النجف: دار الضياء للطباعة، 2014).
5. عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام برنامج **Eviews**، (بغداد: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، 2015).
6. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، أ.د حسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق (التحديات والآفاق)، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (79)، (العراق: الساقى للطباعة والتوزيع، 2015).
7. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2008).
8. احمد عباس عبد الله، زينة كمال طه، دور تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الفلوجة، المجلد (4)، العدد (5)، (العراق: 2023).
9. سامي جميل يونس، أوس فخر الدين ايوب الجوبجاتي، آثار عدم تماثل متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف الحقيقي في العراق 1990-2021، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الموصل، المجلد (43)، العدد (144)، (الموصل: 2024).
10. سوسن كريم هودان الجبوري، قاسم سعد صكبان، العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العدد 27.
11. علي اسماعيل عبد المجيد، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العدد 25.
12. همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، تقلبات اسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال- جامعة النهرين، المجلد الرابع، العدد (2)، (بغداد: 2023).
13. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2017، 2022، 2023، 2024).
14. التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) للسنوات (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2021، 2022، 2023).
15. النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006-2022).

Reference:

- 1 -Hussein Ali Bakhit - Sahar Fathallah, Introduction to Econometrics, Dar Al-Kutub for Publishing and Distribution, Baghdad, unpublished, 2002.
- 2 -Hussam Ali Dawood - Khaled Mohammed Al-Sawai, Econometrics Between Theory and Practice Using Eviews 7, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing, Jordan, 1st ed., 2013.
- 3 -Reem Faisal Jirjis, One Hundred Important Issues in Oil Policies in Iraq, Dar and Library Al-Rawaq for Printing, Publishing, and Distribution, Baghdad, 1st ed., 2024.
- 4 -Dr. Ali Hatem Al-Quraishi, International Economic Relations, Dar Al-Diaa for Printing, Najaf, Iraq, 1st ed., 2014.
- 5 -Ammar Hamad Khalaf, Econometric Applications Using Eviews, Dar Al-Doctor for Administrative, Economic, and Other Sciences, Baghdad, unpublished. 2015.
- 6 -Prof. Dr. Kamel Alawi Kazim Al-Fatlawi - Prof. Dr. Hassan Latif Al-Zubaidi, The Oil Industry in Iraq (Challenges and Prospects), Publications Series of the Iraq Center for Studies (79), Al-Saqi Printing and Distribution, 1st ed., 2015.
- 7 -Prof. Dr. Hajir Adnan Zaki Amin, International Economics (Theory and Application), Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Damascus, Syria, 1st ed., 2008.
- 8 -Prof. Dr. Ahmed Abbas Abdullah - Zeina Kamal Taha, The Role of Exchange Rate Changes in Analyzing Monetary Policy Variables in Iraq for the Period (2004-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume (4), Issue (5), 2023.
- 9 -Sami Jamil Younis - Aws Fakhruddin Ayoub Al-Juwaijati, The Effects of Macroeconomic Variables Asymmetry on the Real Exchange Rate in Iraq 1990-2021, Rafidain Development Journal, College of Administration and Economics, University of Mosul, Volume (43), Issue (144), December 2024.
- 10 -Asst. Prof. Dr. Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri - Qasim Saad Sakban, The Relationship between the Exchange Rate and Some Real Variables in Iraq for the Period (1990-2016), Ahlul-Bayt Journal, Ahlul-Bayt University, Issue 27.
- 11 -M.M. Ali Ismail Abdul Majeed, The Impact of Oil Price Fluctuations on Monetary Policy in Iraq, Ahlul-Bayt Journal, Ahlul-Bayt University, Issue 25.

12 -Hamsa Qusay Abdul Latif - Omar Adnan Khammas, Fluctuations in Global Oil Prices and Their Impact on the Reality of the Iraqi Economy, Al-Riyada Journal of Finance and Business, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Volume 4, Issue (2). 2023.

13 -Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Report for the years.(2024 ,2023 ,2022 ,2017)

14 -Annual Statistical Report of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) for the years.(2023 ,2022 ,2021 ,2015 ,2014 ,2013 ,2012 ,2011 ,2010 ,2009 ,2008)

15 -Annual Statistical Bulletins of the Central Bank of Iraq for the years.(2022-2006)